

## ورقة سياسات

### مجموعة التفكير الاستراتيجي الفلسطيني

#### استراتيجية ما بعد أوسلو

#### المعايير والإجراءات والتبعات

#### تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

من المؤمل أن يقوم إطار العمل المقترح للعمل الاستراتيجي، المقدم في هذه الورقة ضمن خطوط عريضة، بتشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين للاسهام في اغناء الحوار الوطني الهادف لصياغة المرحلة المقبلة الحاسمة في نضالنا من أجل التحرر وتقرير المصير والاستقلال الوطني وتحقيق حقوقنا التاريخية. نتجت هذه الورقة من عمل مجموعة فلسطين الاستراتيجية ومن عدة ورشات عمل لمجموعة من المختصين والخبراء والتي تم عقدها منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

#### مقدمة

على مدى واحد وعشرين عاما، أعاققت عملية أوسلو استراتيجيتنا للتحرر الوطني. في الوقت الذي تزعم هذه العملية بأنها عملية سلام من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية على النحو المبين في قرارات متتالية للأمم المتحدة (السيناريو A)، فإنها كانت في الواقع القناع الذي من خلفه قامت الحكومات الإسرائيلية بدفع مشروع "إسرائيل الكبرى" عبر تعميق السيطرة على معظم فلسطين التاريخية/الانتدابية وتهويدها، من خلال سياسات متنوعة بينها: إزالة الطابع العربي عن الأرض، والتاريخ، والآثار... الخ (السيناريو B). إن انهيار مبادرة كيري في أبريل 2014 كشف بشكل كبير عيوب المفاوضات الثنائية برعاية الولايات المتحدة، والوهم بأن هذه المفاوضات قد تؤدي إلى حل عادل، الأمر الذي يفتح مجالاً واسعاً من الخيارات. إن هذا التناقض الصارخ يجب تعريته والعمل عليه الآن، علينا أن نفكك مكونات نظام أوسلو من خلال التحرك على المسارين في نفس الوقت - العمل على تحقيق السيناريو (A)، ومعارضة السيناريو (B) .

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق محفوظ بموجب القانون الدولي، وبالتالي يرتبط بهذا الأمر حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال في دولة فلسطين. لكن من الواضح انه لا يمكن إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلا عن طريق تسوية سياسية مع إسرائيل. لذلك، يجب أن يكون الهدف من أي استراتيجية هو تغيير ديناميكيات القوة القائمة التي تجعل من أي تسوية تفاوضية ينجم عنها دولة فلسطينية مستقلة أمراً مستحيلاً. وهذا ينطوي على ممارسة الضغط على إسرائيل من خلال استخدام عدد من الأدوات. إن الغرض من هذه الاستراتيجية هو جعل أي اتفاق على الوضع النهائي بمثابة أقل الخيارات سوءاً بالنسبة لإسرائيل.

يدعو هذا التقرير إلى استراتيجية لمرحلة ما بعد أوسلو حيث تتبنى هذه الاستراتيجية مسارين بالتوازي. يستمر المسار الأول بالعمل لتحقيق التحرر وإقامة الدولة على حدود عام 1967، بينما يتم العمل على المسار الثاني

المطالبة بتحقيق الحقوق الفلسطينية الجماعية والفردية في غياب الدولة ووفقاً للقانون الدولي. إن هذا يتطلب الفصل بين عملية التوصل إلى حل وبين محاسبة إسرائيل لسياساتها وممارساتها غير القانونية.

كما تتطلب هذه الاستراتيجية التخلي عن النهج أحادي المسار: المقاومة أو الحل السياسي. يتوجب اقتران الاثنين معاً ضمن خطة استراتيجية شاملة. إن تجربة العشرين عام السابق لصنع السلام تؤكد أن البحث عن حل سياسي بدون مقاومة أمر غير مجدي، وبنفس المقدار فإن المقاومة بدون مسار سياسي واضح ومتفق عليه لا تحقق أهدافها.

بعبارة أخرى، علينا الاستمرار بمشاركتنا النشطة في جميع المحافل الدولية، والسعي إلى الاعتراف الثنائي مع جميع الدول دون تردد، وذلك لإنهاء الاحتلال وتحقيق إقامة الدولة، وتداول المفاوضات مع إسرائيل وكأنه ليس هناك مساءلة. بنفس الوقت، علينا أن نحاسب إسرائيل والآخرين بقوة، بما في ذلك أنفسنا، وكأنه ليس هناك مفاوضات أو جهود سياسية دولية جارية.

#### أ. عناصر استراتيجية ما بعد أوسلو

العنصر الأول (المسار 1) هو العمل على مضاعفة الجهود لحشد دعم دولي لدولتنا الفلسطينية المستقلة، المتصلة جغرافياً، وذات السيادة، على حدود عام 1967، وتحقيق الحقوق التاريخية الفلسطينية بما فيها حق العودة. وخلافاً لـ"الدولة الفلسطينية" التي أعرب العديد من السياسيين الإسرائيليين عن استعدادهم لقبولها، والمفرغة إلى حد كبير من المزايا الرئيسية للدولة الوطنية العصرية مثل السيادة، فإن غالبية الفلسطينيين يعتبرون الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام 1967 وحق العودة للاجئين بمثابة إطار الحد الأدنى الذي من خلاله ينهون الاحتلال العسكري الاستعماري الإسرائيلي، وتحقيق تقرير المصير الوطني والتمتع به، بالإضافة إلى حقوق فردية وجماعية أخرى وتحقيق العدالة للاجئين. إن تحقيق هذه الحقوق وعلى رأسها حق تقرير المصير هو بمثابة الغراء الذي يربط الشعب الفلسطيني أينما كان ونضاله الوطني. إن هذا بدوره يوجه الدعم الدولي العارم الذي تسعى إسرائيل لتقويضه من خلال سياسات الفصل والحصار وتشطيت الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية. يجب أن لا يتم تعريض وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته للخطر.

لم يعد من الممكن تحقيق الأهداف الوطنية عن طريق المفاوضات الثنائية مع إسرائيل بوساطة الولايات المتحدة، كما حدث في عملية أوسلو، وإنما يمكن تحقيقها فقط من خلال استراتيجية جديدة تهدف إلى تغيير موازين القوى، بما في ذلك تدويل مسار المفاوضات التي من خلالها يتم تنفيذ ما سبق وتم إقراره دولياً. إن إسرائيل - المحمية من قبل الولايات المتحدة - هي التي أغلقت طريق المفاوضات الثنائية من خلال استمرارها في تقسيم، ومصادرة، وضم، واستعمار الأراضي التي يجري التفاوض عليها. وقد اعترفت الأمم المتحدة صراحة بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد طورت بنجاح قدرتها على إدارة دولة ديمقراطية سلمية، قائمة على سيادة القانون، والعيش بسلام وأمن مع جيرانها. إن فلسطين تلبية، إلى حد كبير، المعايير القانونية والفنية للحصول على عضوية الأمم

المتحدة، بما في ذلك إقامة الدولة، بقدر ما يسمح به الاحتلال. إسرائيل فقط هي التي تمنع السيناريو (A). هنا، يُعتبر مؤتمر دولي مستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتتالية هو المسار المفضل (الرجاء قراءة "نقطة التحول، الوثيقة الاستراتيجية الثالثة لمجموعة فلسطين الاستراتيجية، نيسان (ابريل) 2014 والمتوفرة إلكترونياً على الانترنت).

العنصر الثاني (المسار 2) هو معارضة ومقاومة "حقيقة الدولة الواحدة" القائمة والتي تفرضها إسرائيل التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية والمدنية والسياسية الأساسية والمحافظة بموجب القانون الدولي. يجب علينا مقاومة الاستعمار والمصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية، ومقاومة التمييز والفصل العنصري الذي يُمارس ضد الشعب الفلسطيني. في هذا السياق ينبغي التركيز على ربط المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة من قبل جميع الفلسطينيين، مع حملة منسقة محلياً، وإقليمياً، ودولياً تستخدم فيها كل أنواع المقاومة المشروعة، ضمن استراتيجية منسقة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات. المسار 2 يعني الإصرار على الحقوق الوطنية الكاملة والمتساوية لجميع الفلسطينيين في كافة أنحاء فلسطين الانتدابية، الأمر الذي يستلزم تفكيك النظام الاستعماري الإقصائي الإسرائيلي القائم.

إن مفتاح هذه الاستراتيجية هو إنهاء الارتباك والالتباس الموجود بين استراتيجيات التحرر الوطني والاستراتيجيات القائمة على الحقوق. أننا ندرك الصعوبات الناجمة عن اتباع هذين المسارين في نفس الوقت. قد يتم تقديم ذلك بشكل خاطئ على أنه تحول من "حل الدولتين" إلى "حل الدولة الواحدة"، إلا أنه ليس ذلك. كما هو موضح في الخلاصة، فإن البديل ليس بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة"، لكن بين تقرير المصير للفلسطينيين (السيناريو A)، و واقع الدولة الواحدة القائمة - إسرائيل الكبرى - (السيناريو B) الذي نهدف إلى منعه. إن استراتيجية المسارين في مرحلة ما بعد أوسلو ليست تهديداً للحلول المستقبلية، لكنها على العكس من ذلك، الطريقة الوحيدة لإنقاذ آفاق/احتمالات مثل هذا الحل المعقول.

إن المسارين متشابكان ولا ينفصلان. السيناريو (A) يتقدم في حالة واحدة وهي عندما تفهم إسرائيل والمجتمع الدولي أن البديل - السيناريو B - هو الأسوأ، حيث تترتب عليه صراعات لا تنتهي، وعدم استقرار لا نهائي، وتكاليف متزايدة، ونتائج لا يمكن التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، حيث أنه من المرجح أن يكون مسار تدويل تقرير مصير الفلسطينيين مساراً طويلاً بسبب معارضة إسرائيل له، ولأن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن الدولي، فإنه لا يمكن التوقع بأننا - كما في الماضي - سوف ننتظر إلى أجل غير مسمى عن معارضة السيناريو (B) بكافة الوسائل المتاحة لدينا. لقد سبق وتم الطلب منا الانتظار لفترة طويلة بما فيه الكفاية. الآن، انقضى وقت الانتظار. يجب علينا أن نتبنى المساران معا حيث أنهما لا يتعارضان بل يكملان بعضهما البعض .

يستتبع هذا التحليل اقتراح ملموس للعمل، وهو إزالة ضبابية أوسلو من خلال إقناع المجتمع الدولي لمواجهة إسرائيل بخيار وجودي. هل يُعتبر وجود إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والسيطرة الفعلية على غزة احتلالاً عسكرياً أم لا؟ إذا كان احتلالاً كما أقر المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، فإن وصايته - والتي يفترض أن تكون مؤقتة - يجب أن تنتهي بسرعة. وإذا ما أصرت إسرائيل على عدم الاعتراف بأن حكمها العسكري هو احتلالاً، فإنه لا يوجد أي مبرر لإنكار حقوق متساوية لكل من يخضع لسيطرة إسرائيل وتحكمها بكامل مناطق فلسطين التاريخية. إن هذه الحقوق تشمل الحق في التصويت لأي حكومة تمارس السلطة. لم يعد بإمكان إسرائيل الاستمرار في تقادي هذا الخيار تحت غطاء غموض الوضع الراهن لأوسلو. وبعيداً عن أي رد إسرائيلي، أو عدم رد، فإنه يمكن للمجتمع الدولي أن يتصرف وفقاً لالتزاماته. يمكننا السعي للتأثير على هذا الأمر مع احتفاظنا بموقفنا (السير بالمسارين في ذات الوقت)، والاستمرار في زيادة التكلفة على إسرائيل في السيناريو B.

استراتيجيتنا لمرحلة ما بعد أوسلو تسترشد بالمبادئ التالية:

- الهدف بعيد الأمد لهذه الاستراتيجية هو الاستقلال وتقرير المصير الوطني وتحقيق الحقوق الفردية والجماعية بما فيها حق العودة للاجئين والمساواة للفلسطينيين من المناطق المحتلة عام 1948.
- إنها استراتيجية وطنية تشمل جميع الفلسطينيين أينما كانوا. والهدف هو استعادة وحدة الشعب وتغيير حياته.
- لا تستبعد هذه الاستراتيجية أية خيارات أو مسارات قد تؤدي إلى الهدف الاستراتيجي - سوف تتكيف مع الطرف الذي تكون فيه دولة فلسطينية قائمة، ومع الطرف الذي لا يكون فيه ذلك يمكننا بعد- إنها "كلا الأمرين" وليس "إما، أو". على مدار 21 عاماً، لم يكن احتمال عدم قيام دولة فلسطينية جزءاً من الاستراتيجية الوطنية، فقد حصرنا استراتيجيتنا بالعمل فقط ضمن إطار دولة ناشئة، في ضوء الواقع الجيوسياسي الراهن في إسرائيل، هذا الأمر يجب ينتهي.
- تقوم الاستراتيجية على فهم واضح بأننا سنحقق أهدافنا فقط عندما يتم تدارك الاختلال في موازين القوى. إن حدود رجحان كفة القوة العسكرية الإسرائيلية قد تجلت في نتيجة الحرب الثالثة على غزة. إن قوتنا تتمثل في صمود شعبنا، وعدالة قضيتنا، والمقاومة بكافة أشكالها بما في ذلك الحركة العالمية المتزايدة للمقاطعة، وفرض العقوبات، وسحب الاستثمارات. إن هدفنا الاستراتيجي هو تحويل قوة الشرعية إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع.
- عدالة قضيتنا تستند على التباين الدراماتيكي بين الأساس للأخلاقي لمشروع إسرائيل الكبرى، والأساس الأخلاقي للاستراتيجية الفلسطينية. تقوم استراتيجية إسرائيل الكبرى على مطالبات بحقوق لليهود وتكرها على الفلسطينيين. بينما تطالب الاستراتيجية الفلسطينية بحقوق للشعب الفلسطيني تكون مساوية، وتُعامل بالمثل، مع حقوق أي شعب آخر. فالشعوب متساوية في الكرامة والحقوق.

- هناك مطلباً أساسياً لهذه الاستراتيجية، وهو إلهام وتحفيز جماهير الشعب الفلسطيني - المجتمع المدني بأوسع معانيه -، وليس فقط النخبة، في صياغة وتنفيذ استراتيجية التحرر الوطني.
- تتضمن هذه الاستراتيجية مبدئاً مركزياً، وهو أنه يجب على الفلسطينيين أن يأتوا بالمبادرة للتحرر الوطني وتقرير المصير وزخمها المطلوب وأن عليهم توجيه هذه المبادرة. لا يمكننا، ولا يجب علينا، الاعتماد على الآخرين للقيام بذلك نيابة عنا.

الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية ذات المسارين لمرحلة ما بعد أوسلو هو إطلاق كامل الإمكانيات والطاقات الكاملة لعمل جماعي من قبل شعبنا. أننا نرى أن هناك مجالاً للعمل أكبر بكثير مما كان متاحاً من قبل. يمكننا الإحتفاظ بزمام المبادرة، والتحرك باتجاهات مختلفة في وقت واحد، نفاجيء خصوصاً باستمرار، ولا نرتاح أبداً حتى نفكك شبكة السيطرة، والسلب، والتمييز، والاضطهاد التي قيدتنا. هذا هو المعنى الحقيقي لاستراتيجية التحرر الوطني.

#### ب. ميادين العمل

هنا، تم تحديد خمسة ميادين رئيسية للعمل. في كل حالة من الحالات، هناك معالم استراتيجية جديده تتطوي على تبعات ونتائج، تؤدي إلى مجموعة من نقاط العمل الممكنة.

#### الميدان (1): المصالحة الوطنية الداخلية، والتجديد المؤسسي، والمقاومة الشعبية

كيف يمكن أن يكون الشعب الفلسطيني موحداً وملهماً بشكل جماعي بهدف اغتنام الفرصة التاريخية من أجل تحقيق التحرر الوطني؟

إن الوحدة الفلسطينية الوطنية متطلب استراتيجي أساسي، وبدون وحدة داخلية كافية لصياغة استراتيجية وطنية حقيقية، أو لبناء سلطة شرعية كافية لتنفيذ ذلك، فإنه لا يمكن أن يكون هناك استراتيجية وطنية متماسكة أو فعالة. وهنا يكمن دور منظمة التحرير الفلسطينية. كثيراً ما يقال أن الإستراتيجية الإسرائيلية هي "فرق تسد". تبعات السياسة الخاصة بالاستراتيجية الفلسطينية هي "الوحدة قوة والتفرق ضعف". من الصعب جداً التغلب على ضعفنا الرئيسي - الانقسام - في ظل الاحتلال. لكن ضرورات الاستراتيجية واضحة، التركيز على الإرادة الوطنية، والوحدة الوطنية، والتمثيل الوطني. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

#### المصالحة الوطنية

ينبغي الاستمرار في المحاولات الحالية لتشكيل حكومة وحدة وطنية حيث أن المحاولات السابقة بائت بالفشل ( 2005، 2007، 2011). فقد تكون الظروف الآن ملائمة بشكل أكثر من ذي قبل، فمن ناحية ، فإن كلا الحركات القومية والإسلامية قد فشلت بمفردها بشكل واضح في مواجهة التعنت الإسرائيلي، بينما - من ناحية أخرى - وفي ضوء الدعم الدولي غير المسبوق، هناك إمكانية كبيرة الآن لتحقيق انفراجاً في حال تم وضع

الخلافات جانبا. كل طرف بحاجة الى الطرف الآخر، والشعب بحاجة الى كليهما. يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية في صياغة وتنفيذ برنامج وطني مشترك.

- على حركة حماس أن تراجع تنظيم علاقاتها الإقليمية في المنطقة بما يتناسب معها كحركة وطنية مستعدة لتبني التعددية والمساواة.
- على حركة فتح أن تكون مستعدة لمشاركة القيادة وأن تحمي نفسها من الضغوط الدولية ذات النتائج السلبية.
- يجب على جميع الفصائل السياسية الأخرى أن تتحمل دورها السياسي الكامل ومسؤولياتها، أو قبول الاستبعاد من المشهد الوطني، وخاصة إذا كان وجودهم اليوم غير ذات أهمية، أو مستندا فقط إلى وقائع تاريخية ماضية.

يجب أن يكون الهدف الرئيسي من هذا البرنامج الوطني، السعي للتغلب على الانقسامات العمودية التي تقصل القيادات عن المجتمع المدني. هنا، كان انهيار الثقة حاداً، ولا بد من إصلاحه. يجب التشاور بشكل مناسب مع النساء، والشباب، والنقابات، وجميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين، وإعادة تنشيطهم في هذا الجهد الوطني الموجه والمتوازن. ينبغي السعي بنشاط الى اسهاماتهم الابداعية ومشاركاتهم النشيطة. لا يمكن لهذه العملية أن تكون "من الأعلى إلى الأسفل".

- يجب أن تتماشى المصالحة بين الفصائل وقادة الأحزاب مع مصالح مجتمعية أعمق.
- تُعتبر الانتخابات، إذا تم إجرائها بشكل صحيح، آلية أساسية لإعادة صياغة شرعية سياسية على الرغم من خطر الاستقطاب الذي قد تجلبه. يجب أن تتضمن البرامج الانتخابية خياراً لاستراتيجيات مستقبلية، جنبا إلى جنب مع مؤشرات تبين كيفية إشراك المجتمع المدني في تطوير هذه الاستراتيجيات، وليس خياراً بين أصحاب النفوذ الموجودين فقط. كذلك، على الأحزاب والمرشحين أن يشارروا في برامجهم الى الطريقة التي ينوون فيها العمل مع بعض لتحقيق الأهداف العليا المشتركة للتحرك الوطني، وتحديد المسؤوليات، إذا كانوا سيحصلون على أصوات الناخبين.

وبالمثل، يجب أن يكون الهدف هو التغلب على الانقسامات الأفقية التي تقصل بيننا جغرافياً، وتوحيد جهود جميع الفلسطينيين. هذا الأمر يتطلب أيضاً قيادة إبداعية ذات صفة تمثيلية.

- إحدى الطرق للتغلب على الانقسام الأفقي هي تصور الفلسطينيين كأمة واحدة ولكنها مقيدة بالفواصل التي تفرضها إسرائيل. لكل واحد دور متميز ليلعبه في جهد التحرر الوطني.
- بعد ذلك، يمكن إيجاد طريقة لإعطاء الوحدة الوطنية تعبيراً سياسياً عبر مختلف أشكال التجسيد المؤسسي والتمثيل على النحو المبين أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، من أجل (إعادة) بناء الحركة الوطنية من الأساس صعوداً، عبر الانقسامات العمودية والأفقية، يمكننا:

- ربط المنظمات القائمة بجميع أنواعها (النقابات، الدعم الاجتماعي، التعليمية، الكتاب، الأسرة، الخ) ضمن جهد تنظيمي مشترك من كافة القطاعات يمكنه أن يساهم، ليس فقط ثقافياً واقتصادياً، ولكن أيضاً لبناء الوطن سياسياً برعاية منظمة التحرير الفلسطينية.

### إعادة البناء المؤسسي

من أجل تحقيق ما سبق، فإن هناك اتفاق على نطاق واسع بأن إعادة التجديد المؤسسي تعتبر جوهرية - بالرغم من أن هناك حاجة لمواصلة النقاش للاتفاق على كيفية تنفيذ ذلك.

- لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تنتهي بشكل مفاجيء دورها دون إيجاد بدائل لسبل عيش الفلسطينيين وللمتطلبات الوطنية. لكن يجب عليها الآن الانسحاب بشكل تدريجي، على مراحل مدروسة بعناية، من قيود أو سلو المتبقية، من أجل أن تلعب دورها في استراتيجية ما بعد أو سلو ذات المسارين.
- يجب أن لا تكون منظمة التحرير الفلسطينية مجرد موقع للصراع على السيطرة بين حركتي فتح وحماس. إن منظمة التحرير الفلسطينية هي ال 'شخصية' القانونية المعترف بها دولياً التي تمثل الشعب الفلسطيني كله. ينبغي عليها القيام بهذا الدور بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دولة فلسطينية. لذلك، ينبغي التركيز بشكل طبيعي على تجديد مؤسسي يتخطى الفصائل، ويصب في المصلحة الوطنية. إن تجديد المؤسسات هو الاختيار الحقيقي لمدى جدية القيادات الحالية بتحمل مسؤولياتها لتوسيع وإحياء الحركة الوطنية.
- يمكن لمنظمة التحرير الآن البدء بخطوات تهدف في نهاية المطاف الوصول إلى جمعية تأسيسية لوضع ميثاق وطني موحد للتحرير، ويكون بمثابة منصة لجميع الفلسطينيين خلال مرحلة التحرير، وأساس للدستور فور تأسيس الدولة. أحد المكونات الرئيسية للميثاق الوطني هو تأكيد هوية الصراع باعتباره صراعاً للتحرر الوطني ضد محاولات الحكومة الإسرائيلية الحثيثة لإعادة تشكيل الصراع على أسس دينية ولاهوتية. من المؤكد أن موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخراً على مشروع قانون الدولة القومية اليهودية يعتبر تطوراً مقلماً إضافياً في هذا السياق، حيث أن مشروع القانون هذا يسعى لزيادة دسترة الفصل العنصري عن طريق اعتماد حقوق وامتيازات حصرية للقومية العرقية اليهودية، مع محاولات تهدد حقوق الفلسطينيين في إسرائيل، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.
- يتطلب إحياء الوحدة الوطنية أكثر من مجرد المساومة على تعديلات شكلية وتوزيع الصلاحيات في حكومة وحدة. فمن أجل تمهيد الطريق، وتسهيل هذه التحولات المعقدة، والمساعدة في التغلب على الثغرات العمودية والأفقية بين القيادات والمجتمع المدني الواسع، يجب تنظيم حواراً وطنياً يشمل جميع الأطراف الرئيسيين. ويمكن لهذا الحوار أن يلعب دوراً كبيراً في تنشيط ودمقرطة الحركة الوطنية الأوسع، ويساعد في منع قيام فصائل واحد بالادعاء أنه "يتحدث عن/من أجل الشعب" بهدف احتكار السلطة.

## المقاومة الوطنية

المقاومة الوطنية ليست فقط مقاومة اشتباك ميداني (استخدام جميع أشكال المقاومة المشروعة بما في ذلك الاحتجاج ضد الاحتلال، الخ). إنها أيضا اشتباك أخلاقي وسياسي وإعلامي (مطالبات بتقرير المصير بجميع أشكاله). الغرض من المصالحة الوطنية والتجديد المؤسسي هو جعل المقاومة الوطنية الفعالة عملاً ممكناً. يمكن لهذه المقاومة أن تتخذ أشكالاً عديدة، ولكن الشرط الاستراتيجي هو ضمان أن تكون مقاومة "ذكية". لا بد من شرح واضح للهدف الاستراتيجي من كل إجراء/عمل ضمن الاستراتيجية العامة - ما هي مطالبنا المحددة، وماذا نتحدى. هناك حاجة للتقييم المستمر للمبادرات بهدف تحديد نتائجها وتأثيرها الاستراتيجي، وأخذها، وتبويبها، واستبعادها تبعاً لذلك. هناك حاجة لربط المقاومة المحلية بالميادين الإقليمية والدولية.

إسرائيل تحاول جعل احتلالها واستعمارها لأرضنا احتلال غير مرئي، ووراء هذا الاختباء يقع تمييزاً شديداً وعزلاً عنصرياً ضد أبناء شعبنا. يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي لمقاومتنا الشعبية هو إبراز الإجراءات الإسرائيلية وإظهارها قدر الإمكان.

هناك حاجة لتنشيط المظاهرات الشعبية وتعميمها على مستوى الوطن ضد كل مظاهر الاضطهاد الإسرائيلي. ما هي المطالبات الصحيحة في كل حالة؟. على سبيل المثال، العمل ضد الحافلات والطرق المنفصلة (المعازل) يعتبر فرصة لبيان الفصل العنصري وإظهاره إلى الاهتمام الدولي. إن العمل المنسق والمُحدد الذي يتم من جانب الشعب في الشتات، وبالنيابة عنه، يعتبر أمراً بالغ الأهمية ( انظر باب الميدان الإقليمي والدولي).

## الميدان (2): استقطاب الدعم من الإقليم

كيف يمكن ترجمة المناصرة الإقليمية الشاملة لقضيتنا إلى دعم حقيقي و فعال؟

ينبغي أن يكون الدعم الشعبي الكبير للقضية الفلسطينية في كافة أنحاء المنطقة مصدراً قوياً لاستراتيجيتنا. ومع ذلك، فإن الاضطرابات المستمرة في زلزلة المنطقة تجعل الاستفادة من هذا التعاطف أمراً صعباً. على مدى السنوات الأربع الماضية، الثورات لم يتبعها استقرار.. الشيء الوحيد المؤكد هو عدم اليقين، والتعقيد، والتغيير. هذه هي معالم الاستراتيجية الجديدة.

في ظل هذه الظروف، فإن تبعات السياسة هي محاولة تجنب الوقوع في شرك تحالفات مع فصائل معينة، والذي قد يأتي بنتائج عكسية، ويجلب ردود فعل سلبية، وغالباً غير متوقعة، من أطراف أخرى من النظام. بدلاً من ذلك، علينا التعرف على الأدوار المحددة المرتبطة باستراتيجيتنا والتي يمكن للدول المختلفة القيام بها، ومن ثم أن نعمل بشكل منهجي على تفعيلها. إن القضية الفلسطينية تحظى بتأييد الشارع العربي والعالمي - وخاصة بين الشباب. لذلك، هناك حافزاً رئيسياً للأنظمة في المنطقة، وهو أن ارتباطهم بالقضية الفلسطينية يمكن أن يساعد على منحهم الشرعية الداخلية. أيضاً، إذا تم تحقيق المصالحة الوطنية بين الفلسطينيين على النحو المبين أعلاه، فإن ذلك يمكن أن يكون نموذجاً هاماً لكيفية تعايش الإسلام السياسي والسياسة الوطنية في عموم المنطقة.

تحدد هذه التبعات السياسية نقاط للعمل بهدف الحصول على دعم البلدان المختلفة لعناصر محددة في استراتيجيتنا، كما في التالي:

- مصر - على سبيل المثال، كوسيلة للتأثير على الولايات المتحدة والعالم العربي من جهة، وإعادة تنشيط دورها التاريخي ومسئولياتها اتجاه المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفح، من جهة أخرى.
- المملكة العربية السعودية - على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعلاقات مع المنطقة والمجتمع الدولي.
- الأردن - على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة.
- قطر - على سبيل المثال، من خلال التعامل مع تطلعاتها للعب دور دولي كمُصلح ووسيط وجهة تحل المشاكل.
- تنظيم مناقشات مع مصر والأردن لتأكيد الحدود المشتركة معهما بشكل مستقل عن إسرائيل والولايات المتحدة. قد يكون لهذه التأكيدات وظيفة رئيسية، وهي استبعاد الاحتمالية التي يتحمس لها اليمين الإسرائيلي، وهي أن مصر والأردن قد "تستوعب" تجمعات سكانية فلسطينية تاركين لإسرائيل الكبرى السيطرة على معظم الضفة الغربية.
- لعب دوراً استباقياً في الدفاع عن سلامة الأماكن المقدسة، كجزء من النضال، بهدف منع إسرائيل من إنكار الحقوق الفلسطينية في القدس.

### **الميدان (3): استقطاب الدعم من المجتمع الدولي**

*كيف يمكن ترجمة المشروعية الدولية الغامرة لقضيتنا إلى تحول ملموس على أرض الواقع؟*

يتضح من التحليل أعلاه، تحت عنوان "عناصر الاستراتيجية الوطنية"، أنه من المرجح أن يكون الميدان الدولي الأوسع عاملاً حاسماً لمساري استراتيجية ما بعد أوسلو. المتطلب الأساسي هنا هو أن نكون حذرين في توضيح وربط العمل على كل مسار من المسارين بحيث يُعززا، ولا يُعيقا، بعضهما البعض. هنا، الكثير يعتمد على التوقيت. تحركاتنا نحو المصالحة وحكومة وحدة تسمح لنا أن ننزع/نُسقط ورقة من كتاب إسرائيل. في كثير من الأحيان، يقول رؤساء الوزراء الإسرائيليين أنه يجب تقديم التنازلات لإسرائيل للحفاظ على تماسك الحكومات الائتلافية. يمكننا أن نفعل نفس الشيء.

### **نقاط للعمل تحت السيناريو (A)**

يجب علينا الافتراض بأن خلاف نتناهو مع إدارة اوباما هو خلاف مؤقت. لذا يتوجب على القيادة استغلال هذا الخلاف فوراً كي تسمح الولايات المتحدة بصياغة قرار في مجلس الأمن ولكي تعمل القيادة بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وحلفائها خلال السنة ونصف السنة المتبقية من إدارة اوباما. كما يتحتم على القيادة أن تعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي وروسيا لكي تقوم الولايات المتحدة بدعم القرار. ينبغي على القيادة أن تستوضح من اوباما حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في معارضة استراتيجية فلسطين للحصول على مكانة دولة حيث أن الولايات المتحدة كانت تعارض انضمام فلسطين إلى المعاهدات وإلى وكالات الأمم المتحدة.

نظرا إلى تصريح نتتياهو بأنه لن يكون هناك دولة فلسطينية طالما هو رئيسا للوزراء، ينبغي على القيادة الفلسطينية أن تسأل الدول الأوروبية عن الظروف التي يمكن أن يعترفوا فيها بدولة فلسطينية وما إذا كانوا سيتبنوا توصيات البرلمان الأوروبي الداعية إلى "الاعتراف بالتوازي مع المفاوضات" من أجل المساعدة في إطلاق عملية سلام ذات مغزى أكبر. ينبغي أن يكون هدف الدبلوماسية الفلسطينية هو الاستمرار في تشجيع دول الاتحاد الأوروبي الداعمة لفلسطين بالسير على خطى السويد والفاتيكان، وتوظيف حجج السويد والفاتيكان التي تبرر اعترافهم بفلسطين لتشجيع دول أخرى لتقوم بالمثل.

نحن بحاجة إلى خطة احتياطية في حراكنا الدولي. لا يمكن الاكتفاء بقرار لمجلس الأمن ينادي بضرورة حل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويدعو دول أوروبا الغربية إلى المزيد من الاعترافات. حان الوقت لتبني نهج يميل أكثر إلى المواجهة (مع عدم التقريط بالسلمية). إن حل الدولتين يلفظ أنفاسه الأخيرة وإن الاختيار ما بين نهج المواجهة أو النهج الحذر قد لا ينقذه، ومع هذا يبقى نهج المواجهة المباشرة هو الخيار الأمثل لتغيير الأمور إلى درجة تكفي لقلب الديناميكيات وإعطاء خيار الدولتين فرصة أخيرة للنجاح.

علينا أن نستفيد من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل أكبر من خلال دعوتها لتقديم طلب إلى مجلس الأمن من أجل إعادة النظر في طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة كما تم في عام 2011 ومنح حقوق إضافية لفلسطين في الجمعية العامة ووضع "قائمة سوداء" للأفراد والشركات التي تدعم الاحتلال ومشروع الاستيطان غير القانوني. ينبغي أيضا الطلب من الجمعية العامة إصدار قرار يصر على أن تنتهي إسرائيل الاحتلال والطلب من الجمعية العامة أن تشرك محكمة العدل الدولية من خلال السعي وراء رأيا استشاريا حول تداعيات الاحتلال غير القانوني وقانونية فرض العقوبات.

من أجل الاستفادة بشكل أكبر من المحاكم الدولية، نحتاج إلى خطة لمرحلة ما بعد الرأي الاستشاري. يجب لهذه الخطة أن تشمل استراتيجية إعلامية متماسكة وفعالة من أجل التغلب على الفشل الذي حصل من عدم استغلال الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز (يوليو) 2004. يتطلب هذا توطيد علاقات عمل أوثق مع الفلسطينيين في الشتات وخاصة للمساعدة في التواصل مع وسائل الإعلام. وسواء كنا نتحدث عن العالم الناطق باللغة الإنجليزية أو العربية أو الإسبانية أو الفرنسية، يمكن لفلسطينيين الشتات الانخراط بفعالية مع مجتمعاتهم المحلية بشكل أكبر من القيادة في رام الله، حيث أن هذه الجماهير والمجتمعات المحلية هي أكثر تقبلا للهجات والوجوه المألوفة لديها. إضافة إلى ذلك، ينبغي علينا الانخراط مع فلسطينيين الشتات وحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (حركة بي دي اس BDS) حيث يمكنهم مساعدة القيادة في تنظيم الجولات لإلقاء المحاضرات والتحدث أمام الجماهير والتواصل الإعلامي والتحدث في الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية والبرلمانات وأماكن عامة أخرى.

على القيادة أن تشرح أهمية الاستراتيجية الدولية للأحزاب السياسية ولجان المقاومة الشعبية ومجموعات أخرى شبيهة والجماهير بشكل عام.

### نقاط للعمل تحت السيناريو (B)

- لنظرا لحدائثة وضعها الجديد نسبيا كعضو مراقب، فقد انضمت فلسطين بالفعل إلى عدد من المعاهدات في أبريل عام 2014، بما في ذلك لوائح لاهاي 1907، واتفاقيات وبروتوكولات جنيف، وعهود حقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
- يمكن أيضا أن تتقدم فلسطين بطلب للانضمام إلى وكالات أخرى للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وليس هناك أي سبب يستدعي النظر إلى هذه العملية بدايةً وكأنها خطوة تهديدية، ولا يجب أن تكون بالضرورة مرتبطة بأي تحركات سياسية على مستوى مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، على الرغم من أن إسرائيل والكونغرس الأميركي سوف ينظرون إليها كذلك. ومما لا شك فيه، فإنهم سيفرضون عقوبات اقتصادية وغيرها. إذا وصل الأمر للعمل عبر المحكمة الجنائية الدولية، فإنه يتوجب على القادة الفلسطينيين أن يكونوا جاهزين مثل الإسرائيليين إذا ما تم استدعائهم للمثول أمام المحكمة. من الأرجح أن تطول الإجراءات وقد تشمل الانتظار حتى تُكتمل العمليات القانونية الإسرائيلية المحلية. إن إسرائيل ليست طرفا في نظام روما وبالتالي ليست ملزمة بالتعاون.
- بالإضافة إلى هذه الإجراءات المتماشية مع القانون الدولي، فإن هناك حاجة لتنسيق مجموعة كاملة من العناصر الأخرى، ضمن حملة دولية، ضد مشروع إسرائيل الكبرى، مثل الأمور التالية:
- تعتبر المقاطعة، وسحب الاستثمارات، والعقوبات (BDS) أداة فعالة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي، وطريقة تعبئة من أجل التضامن الدولي. إن حركة BDS تتوسع منذ تأسيسها على يد تحالف من جهات مدنية فلسطينية، وقد أصبحت حركة عالمية تصل إلى أكبر الدوائر الدولية السياسية، والمدنية، والخاصة. على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتبنى (المقاطعة، وسحب الاستثمارات، والعقوبات)، وتدعمها، وتقودها كاستراتيجية وطنية.
- في أعقاب العدوان العسكري الثالث على غزة تم إحياء فكرة وصاية الأمم المتحدة. في كوسوفو، أعطى الاتحاد الأوروبي صربيا 90 يوما للتفاوض المباشر مع (كوسوفو) بهدف التوصل إلى اتفاقية، تبعها اعتراف سريع بكوسوفو من معظم دول الاتحاد الأوروبي. في حالة فلسطين، كان ينبغي أن يحدث ذلك في عام 1998، عندما انتهت المرحلة الانتقالية من أوسلو دون اتفاقية.
- هناك مثال جيد على كيفية ربط مقاومة الفلسطينيين في الداخل مع الضغط الدولي، وهو توجيه الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2014 إنذار "خطوط حمراء" إلى إسرائيل حول مشاريع بناء محددة في الأراضي المحتلة. هذا الأمر يحتاج إلى أن يتضاعف وعلى أوسع نطاق.

#### الميدان (4): التأثير على النقاش العام في إسرائيل، وعلى حسابات التكلفة-المنفعة للقيادة الإسرائيلية

كيف يمكن مواجهة إسرائيل بواقع الخيار الوجودي ما بين إنهاء احتلالها، واستعمارها، والسيطرة على فلسطين من جهة، وقبول حقوق متساوية لجميع الفلسطينيين، أو العزلة الدولية، من جهة أخرى؟

في نهاية المطاف، على إسرائيل بصفتها صاحبة النفوذ، أن تفهم - أو إجبارها على أن تفهم - بأنه وفقاً لمفهوم التكاليف- المنفعة، فإن الاستمرار بسياسات إسرائيل الكبرى تحت سيناريو (B) هو بمثابة هزيمة ذاتية لها، وسيؤدي ذلك إلى تصاعد المواجهات، وزيادة الأعباء المالية، والمخاطر الأمنية، والعزلة الدولية. من ناحية أخرى، فإن حلاً عادلاً للصراع - بأي صيغة - سيجلب أمن دائم، وإقرار دولي، وفوائد كثيرة مالية وغيرها.

تبعات السياسة هنا، هي أن تجريد منظومة "عملية السلام" هو السبيل الوحيد لمواجهة إسرائيل بهذا البديل الصارخ. حتى الآن، لم يجر أي نقاش استراتيجي في إسرائيل لأن الوهم بأن عملية أوسلو خالية المخاطر بدا دائماً أفضل من مخاطر السيناريو (A) ، وفي نفس الوقت إزالة معظم المخاطر المرتبطة بالاعتراف بالسيناريو (B) (( هذا هو الغموض الذي يسعى الاقتراح المقدم في صفحة 2 لإزالته)).

إن انتخابات 17 اذار (مارس) 2015 في إسرائيل وتشكيل حكومة يمينية متطرفة بأغلبية ضئيلة يتزعمها نتنياهو يؤكدان بأن أغلبية المجتمع الإسرائيلي غير مكترث ومرتاح للوضع الحالي. إضافة لذلك فإن تصريحات نتنياهو قبل الانتخابات وبعدها واستمرارية سياسات وممارسات الاستعمار والفصل تدل على أن الحكومة الجديدة ستمنع احتمالية الوصول إلى تسوية سياسية نهائية عن طريق التفاوض.

#### المعارضة الإسرائيلية

لا توجد في إسرائيل اليوم أي معارضة واسعة وفعالة يمكنها تقديم بديل سياسي. هناك 59 مقعداً بين الأحزاب في الكنيست الحالي وهي ليست جزءاً من الحكومة وهذه المقاعد موزعة بين حزب الاتحاد الصهيوني وحزب "يش عتيد" وحزب "إسرائيل بيتنا" وحزب ميريتز، بالإضافة إلى القائمة العربية المشتركة. نظراً للاختلافات السياسية والأيديولوجية الهائلة بين هذه الأحزاب، من المستحيل تقريباً التعاون من أجل تشكيل معارضة موحدة.

#### الحلفاء الاستراتيجيين

على الرغم من إعادة التوجيه في السياسة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، والرجحان الحالي لكفة اليمين السياسي، وبخاصة في المجال الأمني، فإن هناك مجالاً لبناء التحالفات، ليس فقط مع الأرقام المتناقصة في "معسكر السلام" الأصلي، ولكن مع لاعبين جدد، وخاصة جيل الشباب، وأولئك الذين يشاركون بنشاط مع الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض. إن نجاح الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام 1948 لتشكيل قائمة مشتركة والفوز بالمركز الثالث في الكنيست يُعتبر تطوراً تاريخياً رئيسياً وقد يساهم بشكل كبير في استراتيجية المسارين المقترحة في هذه الورقة.

## التأثير على النقاش العام

غياب النقاش الاستراتيجي في إسرائيل ناتج الى حد كبير عن حقيقة أن الاستمرار في 'منطقة الراحة' لمرحلة أوصلو' قد بات أمرا مفروغا منه. إن استبعاد ذلك الخيار يكشف الخيار الوجودي الذي يواجه إسرائيل الآن. هدف استراتيجيتنا هو جعل ذلك الخيار واضحا قدر الإمكان، وجعله قضية رئيسية في النقاش العام في إسرائيل.

## تغيير حسابات التكلفة-المنفعة لصناع القرار الإسرائيليين

لنفس السبب، فإن الهدف من هذه الاستراتيجية بالنسبة لصناع القرار في إسرائيل هو إستبعاد خيار أوصلو خالي-المخاطر، من أجل فرض خيار استراتيجي فيما بين المخاطر النسبية في ظل السيناريو (A) ، والمخاطر النسبية في ظل السيناريو (B). الهدف من ذلك هو الحد من مخاطر السيناريو الأول، وزيادة تكاليف الثاني. أيضا، إنه لأمر حيوي أن يتم إشراك المجتمع اليهودي العالمي، والتاثير على التغييرات التي تجري مثل تأسيس منظمات جديدة في الولايات المتحدة لا تدعم التوسع الإسرائيلي.

## الميدان (5): الاتصالات

كيف يمكن بيان وإبراز قضيتنا المتوقعة أخلاقيا وقانونيا؟ كيف يمكننا كسب الحرب الكلامية؟

الميدان الخامس يتخلل ويتقاطع مع كل الميادين الأخرى. المعلم الاستراتيجي الجديد هو أنه في عصر الإنترنت، فإن الفوز في حرب الكلام يمكن أن يكون بأهمية الفوز في حرب السلاح - وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك (من الممكن كسب الحرب وخسارة السلام). كما أشرنا تحت المبادئ الاستراتيجية في بداية هذه الورقة، فإن التفوق الأخلاقي، وبيان عدالة قضيتنا، بالمقارنة مع محاولة إسرائيل المطالبة بحقوق يحرم منها الفلسطينيون هو القوة الرئيسية لاستراتيجيتنا. هذا ميدان حقق فيه الفلسطينيون مكاسب كبيرة خلال السنوات الماضية. إن قرار الجمعية العامة رقم 19/67 بتاريخ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 مَنَحَ لفلسطين بأغلبية ساحقة صفة دولة مراقب غير عضو حيث صوّتت 138 دولة لصالح القرار وصوتت 9 دول ضده وامتنعت 41 دولة عن التصويت وغابت 5 دول عن التصويت. عند كتابة هذه الورقة، كانت قد اعترفت 137 دولة من أصل 193 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفلسطين.

تبعات السياسة هو في أن تقوم الاستراتيجية الفلسطينية بالاستثمار الكبير في مواصلة وتعزيز الخبرات والقدرات في هذا المجال. إن هناك حاجة لاستغلال موارد السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج بالتركيز ليس فقط على الدبلوماسية الرسمية والعامة، ولكن أيضا على بناء تحالفات حقيقية على جميع الجبهات السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والثقافية (انظر الميدان الإقليمي، والميدان الدولي). هناك حاجة ماسة إلى جيش من المتحدثين الفلسطينيين للفوز في الحرب الكلامية كجزء من استراتيجية وخطاب جديدين، جنبا إلى جنب مع استثمارات كبيرة في جميع أنواع الوسائط الاجتماعية (مُحاربي الإنترنت).

## الخلاصة

إن اقتراحات العمل الواردة هنا ليست منهجية أو شاملة. إنها بمثابة محفزات لمشاركة أكبر مجموعة ممكنة من الفلسطينيين في عملية التفكير الاستراتيجي. سوف تعتمد فعالية استراتيجية التحرر الوطني في مرحلة ما بعد أوسلو على الأصالة، والنشاط، والذكاء، والانضباط، والعزيمة التي بها يقوم جميع الفلسطينيين بالمساعدة في تشكيل وتنفيذ الجهد الوطني - وسوف تعتمد على مدى جاهزية واستعداد القيادات للعمل معا من أجل إلهام وتنسيق كل ذلك.

في وقت سابق في هذه الورقة، اقترحنا أن بديل " حل الدولتين " / " حل الدولة الواحدة " لا يتوافق مع الواقع. البديل المباشر هو بين تقرير المصير للفلسطينيين متجسداً في الاستقلال التام، أو الفصل العنصري (أبارتهايد) كما يتجلى في مشروع إسرائيل الكبرى. إن الوضع الراهن (كما نعرفه) لا يشمل بالضرورة تحقيق دولة فلسطينية في الوقت القريب. هناك بدائل واحتمالات خبيثة تسعى إليها إسرائيل، مثل إقامة دولة في غزة فضلاً عن أخرى يمكن التفكير بها مثل خيار دولة ثنائية القومية، وتوافقية، وأنواع أخرى من الترتيبات السياسية بين الجانبين. من المفيد أن تتم مناقشة هذه البدائل كونها سيناريوهات محتملة في المستقبل. لكن الانتقال من واقع الدولة الواحدة في ظل الوضع الراهن، إلى أي من هذه النتائج، في غياب دولة فلسطينية ذات سيادة تجسد بشكل كامل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الوطني، غالباً ما سيكون انتقالاً مضطرباً. في غضون ذلك، فإن الضرر الاستراتيجي المتعلق بلغة " حل الدولتين / الدولة الواحدة " هو أنها تحرف الانتباه عن واقع الدولة الواحدة الراهن. لذا يتمكن معارضو الدولة الفلسطينية بمهاجمة السابق (أي فكرة " حل الدولة الواحدة ") وبالتالي تجاهل اللاحق. وهذا هو السبب في أننا نحسن صنفاً في وضع مصطلح الدولة الواحدة العنصرية الحالية في معجمنا الاستراتيجي.

على مدار 21 عاماً، عززت عملية أوسلو مشروع إسرائيل الكبرى. الآن، وحيث أن تفكيك نظام أوسلو يعتبر هدفاً استراتيجياً رئيسياً، وحيث أن الفلسطينيين يرفضون الاستمرار تحت ترتيبات أوسلو السياسية والاقتصادية والأمنية دون تحديد موعد محدد لنهاية ذلك (منع السيناريو (B))، فإن استراتيجيتنا يجب أن تكون في مواصلة النضال من أجل تقرير المصير الوطني عبر الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، حتى وإن كان ذلك عبر المسار الدولي (التدويل) بدلاً من مسار المفاوضات الثنائية المحضة. لكن الآن، ومع تحررنا التدريجي من قيود أوسلو، فإنه يجب علينا أيضاً، وفي نفس الوقت، أن نتحدى ونواجه مشروع إسرائيل الكبرى في مجمله. علينا فصح ومقاومة السياسات الإسرائيلية المتمثلة في المصادرة والاستعمار والضم والفصل، والفصل العنصري. علينا القيام بأعمال وإجراءات استراتيجية متكاملة في كافة المجالات التي توحد شعبنا، وربط الحملات المحلية بالدولية. هدفنا هو تغيير حياة جميع الفلسطينيين بحيث تكون حقوقنا الوطنية محمية ومعترف بها بشكل تام، على أساس متساوي ومتفق مع حقوق الأمم الأخرى. هذه الحقوق تشكل دائماً أساس النضال الفلسطيني برمته.